

[illegible]

لا يقع المثل للوجود بذاته اولا ما مدرك في وجوده فليست كالأجزاء المقتطعة والاشياء
الفرعية والمركبة بالوجود بل كالأجزاء في الوجود والاشياء في ما شمل المقسومين ويكونون من
وجود المسببة هذا المقتدر على بحثه بحث اذ موقع الاشارة للمعية الى المقتدر في علم
سواء فرض في علمه موجودا ولا كيف ولو صح الاشارة الى مقتدر الى مقتدر بل في
موجوده غير ان تباشير اشارة حسنة الى الباشير للمقتدر وهذا في الغير والسواء المقتدر
في المقتدر والمقتدر المسبب به والمقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في
تتم ذلك بعض المقتدر اعني من على الدليلين بانها غير ان في جهة المقتدر
صحيح بانها مقتدر مركز في ولا شك انها مقتدر لانهم صرحوا بان المقتدر
لا بد ان يكون نهاية لامر ذي مقدار متناهي في الوضع وسلكوا ان القطر ينقطع
ان كان متناهي في محيط المائرة والسطح ينتهي بالخط ان كان متناهي في
المركز وكان انتهائه في امتدادين متساويين في الجسور ينتهي بالقطر ان كان
في جميع امتداداته كما في المربوط من جانب الراس ولا شك ان قطر في ان المركز
الذي انقطع على مركز العالم ليس نهاية للخط الموجود المتناهي في الوضع والسطح
المتناهي في الوضع الذي انتهى في امتداديه فقط ولا للجسم المتناهي في الوضع
الذي ينتهي في جميع امتداداته لظهور ان ما ضرب من مركز الارض مستقيم
انما لا انفصال فيه فلا يقسم بالمتناهي في الوضع هناك لا يقال ان القدم صرحوا
بان الكرخ اذا امتد السطح فانها يماس بقطعه موجودا لا امتداد ان يكون
ما المماسه معدوما ولا شك ان التقدير ليس نهاية لشيء مما ذكر من الخط
والسطح والجسم المقتدر لانها تقبل المتتابع هو المان لانها لا ينفصل عنهم ولا ينفصلون
باعتبار كامل ولا يشبهه في ان وجود النهاية لا يتوقف على كون الشيء متناهي في الوضع
لا على كون الشيء متناهي مطلقا لان ذلك ممكن في هذا المقام بل ان الكرخ

لا يقسم

ما حمله فيها وان الجسيم المتصل الذي كان مركزه حيثما التفت له رتبته فلو كانت في
 المركز لم ينقسم قائم به اذا تقطعت الى طرفين انقطع المتصل وانما ما حمله
 كما يشك ان المتصل له رتبته عند شئ في تلك الجهة ومن لا يكون ذلك فلا يسبق ان
 يتم الخياط وجملي على ان حمله القطعة الموجودة في الكرة للذي يكون ان القاسم في
 الكرة لو كان يتقطع موجودا في مركز الكرة والسطح المتقاسم ينقطع
 موجودا في مركزه مع كونها محصورة بين خطين وهو سطح وان كانت الجبهة
 المتشابهة في حقيقة في الوجود بين المثلثين ان الكرة المذكورة لو كانت
 في ذلك السطح من نقطة معينة الى اخرى لم يصب به فلو كانت انما
 من مبدأ المسافة الى متنها انقطعت من هذه بين المتقاسمين وان المتصل في مركز
 النقطة التي في المسافة وان كان القاسم يتقطع موجودا في مركز ان يكون جميع القطع
 التي فيها للمماس من المركز والمسافة موجودة في مركزه فلو كانت في مركزه
 متساوية من ان تقطعت القاسم غير موجودة في الكرة والسطح المستوي في
 ما ذكره المشايخ المتقاسمين ان التقاطع انما يكون في الكرة في مركزها وبما
 من روي والقول بان موضع القاسم ينقسم بالعرض فانها تقسم الى قسمين
 موجودة في شئ غير شئ وهذا في القطعة مع اذ به يصير خطا او سطحا المستوي
 حرة في الانطباق على المستوي وعند زوال المماس من موضع الى موضع يصير
 الكرة من ذواتها من سطح مع اننا نقول ان نقطة مثلها في انما في النهاية للخط
 فلا يتساوى بالمثل فان قد لا قال الشئ في الشئ او في الشئ في الشئ
 نقطة من هذه جهة الفوق الى الطرف البعد المتصل بالمثل في السطح وهو
 نقطة ما فكيف يكون لها نهايتان بالمثل بل يكونان بالمثل وقال ان قد يكون
 انما انقسام المتصل المسلمات والهازيات وهو انقسام بالمثل في

للماس والماسات والمخاض والماسنة والمخاضات كما بالخاض والمخاض
 اذن لتركز والطرف للمعين الوجدي وصرح فيه ايضا لمصلحة هذا الاستدراك بان
 الوجدي قطع عما ذكره ان المكون موجود عند الماسنة والمخاض والمخاض
 بالمعنى هو خلق المقتول والمذكور فان وجهه قلب الاستدراك فان في
 الاعراض لوكون بها للاختصاص الخاص وبوجه المشي فيه بافعال كما سبق
 والشيخ معترف بذلك حيث قال في الشفا ومن الذي بالعرض اختصاص
 بعض اذانه ذلك العرض في الاختصاص مثل جسمه من
 او يتشخص لكله فعرض لمباي يبرز اذا ان ذلك البياض في ذلك عرض فيه
 لوجب ان ياعلم كونه الدالة على ان اختلاف الاعراض يجب لاختصاصها بالفعل
 ويقال لراد الفعل عبارة ما يعقل فعل الوجدي في المعيان والافعال وكذلك لا يشك
 في ان الاشارة الى المعنى لا يجعله موجودا في الخارج فوجب ان ياول كالاصل
 على ان الاشارة بفعل الوجدي وقوله المباد بالوجود هي بتقدير الفعل وان لو كان
 ذلك فعل الوجدي في المعيان فان قلت لا ينبغي ان يراه بالوجود في قوله المباد
 موجود ما يعقل فعل الوجدي في المعيان وج لا يوجب لاعتراض المباد على القياس
 فان كان استدلناهم بالقياس على اولى وجود المكان والقياس الثاني على وجود المكان
 على قطع على انهم يريدون بوجود المعنى الذي استدلوا عليه بهذه القياسين
 عين لادعاء الوجدي في قوله المكان موجود والمطلوب من وجوده لا يلائم ما تراه
 القياس الثاني من جهة الوقت وقوله ان مقتضى هذا صادقات
 نفس الامر فلا بد ان يكون القرب مقتضى في الاول والعدل الثاني وايش
 على ان القرب من المعدوم والعدل من المعدوم وكذا في اعتبار المعدوم
 من جهة الوقت فقيسه صادقه ولا شبهة في سقطة القرب من المعدوم

الخرج منه القوت موجودة في ظل الحكم كمن يبعد منه اذ لا يخلص عن البقنيات
 فيكون الذي اسدل لا يسهل على من يبتلي او يبتلي به ان يخالطه وعلما العلم
 يكون في ظل الامنية في محله ويكون ما فان من الامانة في سائر جهات
 على المعاملات ان علم كونه في ظل الامانة فيقول معنى القرب والبعث في القوت
 القرب والبعث في جهات مثل ما يترجم في جهات المسافة المتصلة للخرجه من جهات القرب
 جهة القوت المتصلة من مكان الجسم الذي يتوهم القطع المركبة في جهات
 ما فكر على وجه جهته القوت فان قلت فعلى ما ذكرنا يكون القياس في جهات
 في جهات القوت فان قلت فعلى ما ذكرنا لا يكون القياس لان الذي بالوصول هو القرب
 الوصول هو القرب الخارج من الامانة اذ العاقل لا يقول بانهم مستلزمون القوت
 الخارج من الامانة لا يخرج من جهات في تلك جهته قلت هو المعنى في القوت
 والقرب في القياس على معنى علم من الخارج والوجهي بناء على انه لو كان في جهات
 القوت في المعنى ووجه القوت في الظاهر والاعمال ان القوت به من الجهات
 او القرب عنها او بعد عنها ومنه قوله في بعد مطلقا ان يكون متعلقا
 والقرب عن جهات المسافة او لا فيكون المراد به ان ذلك المعنى هو في الكبر
 ايقم وجه يظهر من القياس المذكور في القوت وما ذكرنا به من القوت في
 على القياس المذكور وهو ان الامانة بالوصول والقرب والبعث في الخارج
 في وجه المعنى لما ذكرنا وان ارادوا بالعلم في الكبر القياس ويرى عليهم انهم
 بان جهته القوت وهو من كل وجه في القوت وغيره من جهات القوت به في
 بالطبع ولا يشبهه ان القوت الذي في القوت له هو القوت في القوت به في القوت
 كل وجه والقوت ان القوت في القوت في القوت في القوت في القوت في القوت
 من جهة القوت موجودة في القوت في القوت في القوت في القوت في القوت

فان

دخلت في مقام المفاهيم على كثير من بعد في ديارها من العدة السطوح حتى انما لا يوضع
 الله تعالى الى حيز شبيهه من اشبع من طرفة النظام وفيه بحث من وجوه منها ان ما
 استدل به على ان جبهة القوت ليس نقطة لا بد على ذلك اسوة بالمال كقولهم
 النقطة ينتهي الى النقطة وكذا السطح انما انتهى استداده معها وكذا الجسر انما انتهى
 استدادا الى النقطة معا وفيما ان من ذلك ان يحصل النقطة باحد هذه الوجوه
 بل من منه ان لا يحصل بوجه آخر لا لان يكون الحصول النقطة بوجه آخر لا
 سبيل له من ان لا يحصل بل على ان من ان كان مع السطح المستوي ليس نقطة مجردة
 منقرضه في الاقل من كونها تساهل حال سكونها في نقطة مجردة ان يكون في
 في زمان وجوب الحركة عليها اي في نقطة فان تما سبها في زمان الوجوبه بانطوائ
 الفكر على خط مستقيم يحدث في السطح المستوي وانطباق المستقيم على السطح
 في الزمان غير متنع وانما الممتنع انطباقها في وقتها كاضا الشئ عليه في الضغاء
 ويشهد عليه القبول المصحيح ونظر ذلك ان انطباق النقطة على الخط قد مر
 متنع وانطباقها عليها في الزمان غير متنع كما اذا قدمت على من خط على خط
 كان تما سبها في زمان الحركة بالخط لا يلزم ان يكون النقطة الغاية للتناهي
 الموجود في محصورة بين حاصرين ومنها ان ما انقلبه من شارح المقاصد
 من ان الحق ان حداث الكره والسطح قوي وتما سبها بوجه اخر وفي
 غير مطالب للواقع فان المجرى الذي هناك مختص في الجسمين وليس انما يمكن
 ينقسم في الاقطار المثلثة فلو كان القاس بوجهه كان ما به القاس ينقسم في الا
 عظام المثلثة ومن المبدع انه ليس كذلك ومنها ان قوله لا مثلك عاقل في ان
 اختلاف المعتران لا يكون سببا للاختلاف الخارجي بل يرى الاستحالة
 الموجودة في الخارج محتاج الى محال في وجوده فيه ولا ان يكون المحال هو احتياج

بدو

من ان اللون لا يستلزم عاقل بل ان اللون الموجود في الخارج يحتاج الى العاقل وقد
 لا يستلزم في ذاته لا يحتاج الى العاقل بل في ذاته كما سبقت من حقنا اننا قلنا
 في الخارج وفي الجسم القسمة الى غير النهاية ولا يابس باعادة تبديلها ونقول ان
 يكون لوانا في كثير من صفاته وله في بحث اذا اخذت لوانها يكون كثير واذا اخذت
 صفاتها يكون لوانا كاللبنات فانه اسو وكثير اذا اخذت لوانها مع صفاتها
 كما نرى في لوانها كذلك يكون كس ذلك وهو ان يكون لوانا في ذاتها و
 صفاتها كثير بحيث اذا اخذت لوانها يكون واحدا واذا اخذت صفاتها يكون
 الواحد الى بلق فانه في لوانها لوانا لوانا الصفه معه واحد واذا اخذت مع صفاتها
 يصير كثيرا وهذا لا يمكن ان لا يتغير بالضرورة ان يتغير السواد
 الى بلق في محل البياض منه فخرج الواحد هو السطح وهو موضوع اكثر من اللون
 وهو موجود في الخارج بالتحقيق لكنه ما مستحان مثلا اذا وقع في
 الانسان والحيات فان قلت اذا كانا متحدين في الخارج ذانا ووجودا
 تنقسم الى يقال ان اللون هذا السطح وهذا السطح واحد لوانا في محل
 اللون واحد فلا يكون محل اللون كثيرا كما قلنا فقلت ان اردت بقولك
 هذا السطح واحد انما هو واحد في نفسه والمنع من انما هو واحد في نفسه
 مستلزم اجتماع السواد والبياض في محل واحد وان اردت ان السطح واحد في
 التبعيد مع ان محل اللون واحد من سطح واحد في خلاف ما قلناه وانما
 يكون مستلزمه قاله لوانا ان يكون محله واحدا وهذا لا يلزم وان ذكرنا في هذا
 السطح الذي هو محل اللون يجب ان يقدم من حيث انما هو محل اللون وانما
 من حيث ان السطح بان في لوانه الكيان في لوانه محل اللون في لوانه الكيان
 الذي في نفسه مستلزمه من لوانه الكيان في لوانه الكيان في لوانه الكيان

عنه كثيرا في الخارج بالذات والمسطح المقصود منه كثيرا بالعرض وعندئذ هو
اللون عنه مدنى ما هو الكثير بالذات اعنى هذا اللون وبين هذه الكثرة العجيبة
في السطح المذكور لا يتقادم ما هو الكثير بالذات والشيء اشار اليه هذا المعنى
بقوله ومن الذي بالعرض اختصه بالعرض ببعض ذوات بعض التي قوله انما ذلك
اذ كانت البياض ذالا عما هو في حاصلي ما ذكره حيث هو ان معروف عن العرض يتفصل
في بعض الجوز وبني والريز والجزيرة وانظرا قد علم لحققناه فلو لم يرد ان
المعنى لا يكون سببا للانقسام الخارج حتى يكون متافيا لما نقل عنه من قوله
قد جعلنا احد اسباب انقسام المتصل المسامات والمخارج ذوات وهو انقسام
بالفعل ومنه ما اشار به بانفعل الوجوه غاية الامر ان الشئ يخرج من حد وفيه ليس
بالعرض لا بالمتصل هو لم يحد وحد لان التبادر من حصوله الشئ لا يحصل
غاية مطلقا اذ الشئ لا يحصل بعرض من غير ان يكون بالعرض الحاصل صريحا
لا متلقيا بل من وجوه دون وجه كالفصل ولا نه انما في الجوز الى الجسم وهو بالعرض
والتبادر من حصوله الجوز الجسم حصوله له بالذات وكان ان يقتل من الجوز
يرجع بكثرة الوصل في الخارج كان ذلك اختلاف المسامات والمخارج ذوات
قد يرجع بكثرة فاذ ليس بعض المتصل الواحد شئ دون بعض المتصل
او مسامت يصير كثيرا على تراس بالعرض في الاول لان المسامات هي المسامات طرقت
مسامات المسامات بالعرض ذوات وكذا المخارج والمسامات بالعرض شئ لم يحد من المتصل
الواحد مخارج المسامات مشا ذاته منه فكل من ذلك قد يكون موجبا لكثرة
كالعرض عليه الشئ بقوله جعلنا احد اسباب انقسام المتصل المسامات
والمخارج ذوات والمسامات هي المسامات والفعل وانفرد المسامات
والمخارج والمسامات والمسامات والمخارج ذوات كذا بالاشارة والمخارج في قوله

٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

غير منقسم وهو مادة القياس فان ما به ما سواه غير منقسم بالضرورة ولا يجوز تقسيمه
 ذلك على ان يكون قبل القياس هناك نقطة اذ يكفي ان يتبين عند القياس النقطة
 والبيان يتبين بعد الجسم هناك اذ يتبين النقطة فيه كما يكون بانتهاء اجزاء
 كالاتي يكون بوجوه اخرى فلا يحد له شيء من هذه الامور على ان لا يكون متساويا
 بالنقطه كما هو مقرر ومنها ان يتبين خط وان كان متساويا الجسم اذ ذلك يتبين في
 الجسم المنتهية اليه نقطة منطبقه على طرف الخط المذكور ومن هذه التبعيات
 انما لا بد بانتهاء الخط لانها - الوجود السفل يتبين نقطة في من الجسم الواقع
 عند انطباقه على طرف هذا الخط لا يمنع ذلك انما الجسم لان انقطاعه
 الخط المتقوم وهو خط ولا يحصل بالنقطه المتقوم ذات غير اصل من حيث يتبين
 متساويا بل يتبين به شيء من الامور المتساوية هناك وعينه بدلا ان لا يتصور
 الجسم المذكور به شيء آخر متساويا لانطباق طرف الخط المذكور عليه فانما يكون
 المتساوي كسائر المتساويات من غير منقسم من الجسم معين معين معين متساويا
 بان تقاطعه وانما من الخطوط حاصل بالفضل دون مركز الجسم لم يحكم اذ ذات كل واحد
 منها شيء متعين من الجسم الموجود متعين معلوم انما يلزم من كونها متعينة
 خطا متساويا او اشارة او امر لئلا ان يكون في التبعين مقصورا على ما يتبين به
 اشتر من المتساوية وذكر اصل ما ذكره هذا الفصل ولا بد انما هو المتساوية
 عن المتساوية الشريفة الشريفة في شرح البقر على نقصان على القياس التي تسمى
 ان كانت واما انهم قالوا ان نقطة الدورية في وسط الخط والخطوط المتساوية
 في وسط السطح متساوية بالاشارة المتساوية فلا بد ان يكون المتساوية
 متساوية بالاشارة اما وجود المتساوية او وجودها في وسطها المتساوية ان
 المتساوية التي في شيء من الصور عن غير وجودها في الاشياء في الصور المتساوية

هو شيء متعين بالوجه من الخط الذي هو معين من الجسم الموجود في الصورة الثانية
 هو شيء متعين بالوجه من السطح الذي هو شيء معين من الجسم الموجود في الصورة
 بالوجه ما كانت موجودة في الصورة بغير جسمها فلهذا انما هي انما هي انما هي انما هي
 لا يكون سبب الانقسام في الخارج ووجود اثنين فيه بالفعل والاولى ان يكون
 الجسم مركب من اجزاء متمايزة بالفعل من الجسم اذا عاوى بالحد من جسم
 وبالمثل انما هي انما هي من بالفعل في الخارج على ذلك التقيد برسم انما
 من شدة ما س بالحد من فيه الغير بالتشريح في الجسم الذي في جهته وبطريق اخرى
 وبما في الجسم المتشريح في متعين بالفعل وهكذا وكيف يقول من انما هي
 سكة ان الجسم الواحد المتصل في ذاته اذا وقع عليه من الشمس ومادة
 منها دون الشمس فيقسم الى متعين بالفعل وهكذا وكيف يقول المتصل في الخارج
 المتصل من بالفعل وذلك نسبة الهوية الاولى وحصل الهوية الاخرى بل المتصل
 اختلاف الاخر من من قبل القسمة الوهمية فان من القسمة طرقا من الجسم من
 طرف اخر قد يكون الماخذ في الطرفين بالحد من وقد يكون في جهته ابتداء بل
 قسمة اختلاف الاخر من وفيه حيث اما اولاً فانه لا انما هي المتصل من جهة
 قوله ان الجسم اذا عاوى بالحد من فيه جسم وبالمثل انما هي انما هي من الجسم
 في الخارج على ذلك التقيد برسم انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي
 الجسم من في الخارج لكن لا يلزم من كون احد من جسم بالحد من فيه مما س بالحد من
 وبالمثل انما هي من مما س ان يكون الجسم ان يوازي ما يلزم من ذلك ان يكون
 فلهذا انما هي من جهة الاخر من السطح الذي به يماس جسم اخر ولا
 يلزم ايضا ان يكون الجسم المتصل من جهة الجسمين بغير ان يكون بقائه متصلا
 من وانما هي ان يكون عاوى الجسم وانما هي انما هي انما هي انما هي

فذلك تركب الجسم المذكور من اجزاء غير متناهية لا تمتنع تعذيب على الاستغناء
 التي غير المتناهية لتوقفه على ان يكون هناك اجسام غير متناهية تتماثل به وذلك لا تمتنع
 وامامنا فلا بد ان الجسم الواحد المتساوي اذا وقع على بعضه من غير المتناهي وان جفت
 انكسارته ولا شك ان النفس هي من موجد في الخارج فيستلزم محله موجودا فيكون
 يلزم وجوده في الخارج بل هو في الحقيقة وهو فيكون محله لا محاله موجودا
 وليس فكذلك بعض الجسم المتساوي المتناهي فيلزم الانقسام ولا يلزم من ذلك
 البطلان بل في كاحسبه لان الانقسام المذكور لا يعز عن الجسم بالذات ولا يمتنع
 هو جسم بل يعز عن الذات والجسم المعز فيكون الجسم واحدا في ذاته والممكن ان يكون
 ذاته من صدق احداهما على الجسم كاحسبنا ما كنا وسلفنا هم اذ امرت النفس الجسم
 بالذات حتى يصير في ذاته كثير من الصفات البسيطة الاولى والممكن ان لا يكون في العلم
 المتناهي في الخارجية فيوجب الصفات الخارجية المألوفة كاحسبه ولا يلزم
 الثاني في الخارج بل هو في العلم فيه اوجه اجتماع المتناهي في العلم بل هو كاحسبنا
 بيان الملازمة انه لو لم يكن محله بعض النفس من موجد في الخارج لزم له في العلم
 وان كان محله كل منها موجودا فيه فلا يلزم ان يكون محله واللام في العلم
 فنعين ان يكون كثيرا فيه وهو المحل ومنها انه لو كان مثل الماسة والمسامت
 سببا للوجود الخارج في الماس والمسامت يلزم ان يكون نظير وان المسامت يكون
 على وجود المسامت فتلزم وجود المسامت على وجود المسامت بل هو
 وكذا الماسة وفيه بحث لان المسامت سبب لوجود المسامت من حيث هو
 مسامت وهو محله على وجود ذات المسامات لا على وجوده من حيث هو مسامت
 كما ان التقاير سبب لوجود الكايت من حيث هو كايت وهو محله على وجود ذات
 الكايت فيكون السبب غير المحل عليه ولا يلزم الوجود في الخارج

من ان يحصى وكان حكم للماتته فقط لا يعلو منها استيلاء على ان حيث الوقت حده
 من ان الحسبان ذات البهية لا يجوز ان يفهم بها الجبر في الجبر المستعمل في ذات
 الجبر او بها الجبر ان يتاخر منها كما ذكر في الجبر وان كانت حيث الوقت حده
 فلا بد ان يفهم جسمه لا شك انه هو الارض وجزءها وعلى التفت به يكون
 الجبر في ذات الجبر فيلزم ان يتقدم الشيء على ما هو مستقن عليه او مع
 صريح المشط في الاشارات بان حيث الوقت مستعدة بالمحيط سواء كان حوله
 خارج او داخل فانه صريح في ان حيث الوقت لا يتوقف على وجوده بل هو في
 الذي من حيث حدها فيه ليس من الجبر الذي يمكن ان يكون بها الجبر في الجبر
 المستعمل في الجبر ليست الاخر منه كما صرح به وايضا لو كان حيث الوقت قائم بها
 او كان بها كانت باخر او الارض او جزءها الذي من حده او بالكنز والاشيا
 مستعمل مع لاذ الوقت من حده باق كما ذكر ان انتفاء الجبر مستلزم
 كماله او يكون الوقت كماله مستعد افراد مستعدي بعضها على بعض يتعاقب عليها
 مع ان الوقت من حيث لا يتقدم فيه والكل من التمسك بهما يقر بان ما ذكره
 ذكره في شرح المقاصد من ان يعتبر الشكل في وسط الامكن ليس من حيث التفتة من
 الجبر في الجبر فيلزم ان يتقدم الجبر في الجبر حيث انه مركز محيط فذلك هو الذي
 انه صريح في ان الارض او جزءها ليس على حده حيث في محيطها في التفتة في
 الجبر ان يكون له مدخل في تحديد على ان لا يتوقف مستعمل على الجبر في الجبر
 الجبر انما يكون في التفتة وجهه ومنه حيث اما في الوجه الاول فلا بد ان يكون
 الجبر مستقن على الجسم ذي الجبر او هو من حيث هو من حيث نفسه ولا يتاخر
 في الجبر من ذات الجسم الذي ان السواد مستقن على الجسم الاسود
 في الجبر او هو مستقن ذات الجبر ان اذا انها مستقن على ذات الجسم

من حيث جسمه وبنيةه في كل من الطرفين كانت الجسم من حيث هو
 واساق الوجه الثاني فلان معنى قولنا انشعبت هذه الفتحة متحدة بالخط سواء
 خرجت خلاص او متكررة ان تتحد بها بالخط ولا مثل ما في قوله في تحد ذلك الخط
 من لوجه ان ذلك يكون مجرد تكرار لخط واحد في تحد ذلك الخط لا ما فيه منه من
 ان يكون مجرد خلاص ويتحد جهة الفتحة فيه كيف لا والله لا يمنع عند البشر
 فكيف يجوز ان يكون واقعا في جوف الخط ويتحد جهة الفتحة فيه ويصلها
 من شرح المقصد من المعنى المذكور فانه الشرح بهذا القول لا يخفى واساق الوجه
 الثالث فلان متحدة جهة الفتحة في ذلك من ليس متحدة بها نقطة فيها من
 متحدة جهة بها بل هو بها باسما نقطة في وسط الحدود فاقول جسم وفتح فتحة
 فيه ولم يبق المتقين بهذا الوجه من المتقين بتحد الجسم الواحد بل ليس
 ذلك ان هذين سطحين به سطح ما في هذا البهت فالتكافؤ في البهت ان يمتد
 الذي هو سطح وان كان هو مكان سطحه وان كان جسمه هو كان سطح ذلك الجسم
 ومثلهما من سطحه فحينئذ ان متحدة الفتحة يحصل في ذلك هو جزء الجسم الذي
 هناك فانه لو كان كذلك لزم ان هذه النقطتين بل هي سطحه لكن لا يحصل
 الجهة ذات في جوفه بل هو مهيئ من جهة الحاصل في الوسط بوجهه جسمه
 فحينئذ انما من اجل ان فاعل واحد شيئا من جهة الامر للجسم لانه يحصل ذاتا
 غير جوفه من جهة الجهة التي هي مهيئة لا يوجبها اي يحصلها وكان ان جهة الفتحة
 متحدة عنك بالوجه العام كذلك جهة الفتحة فان تتحد هاتين باسما الجسم
 المحيط لسائر الاجسام ولو كان بتحد الجسم المحيط بجسم محيط آخر كان المتقين
 الذي هو في قياطه كان ومنها انه قال لا يقال ان فريد نظر ذلك الجسم الى جهة
 ان يكون متحدة هاتين من متقنين في جهة متحدة بالوجه بالوجه

٢٥

منها او مرورها تحتها يعني الجهد عنها او الشبهة في ان المقسم بالقرب والوصول الى الجهد
 يكون من غير ان يكون وقت الوصول او القرب وكذا الهرب عن الشيء يستلزم ان
 يكون له طريق يستعمله من غير وقت الهرب والوصول والقرب والهرب عن المقسم
 جميعا الصواب وكذا الحركة نحو جهة الوقت يقتضي وجودها في وقتها فانما يقتضي
 الوقت بطل الحكم بكونه معلوما اذ لا ينافي بين القسيتين ان يكون ذلك قبل الذي يقتضي
 وجودها فانما يقتضي عدم العلم بجهته فلو لم يقتضي جهته وكونه رها لا فان من المطلب
 سالا يعلم وجه غلطه على التوصل وان لم تكن غلطه اولا لا فلو لم تكن جهة الوقت غلطه
 بالحركة كونه الوصول او القرب المقهورين غاية الحركة نحوها ومثلهما في المطلبين
 صحيح هذا حال الطلب والحاصل حصوله في الغاية وله ان يكون المطلب الوصول او القرب
 الثاني انه يقتضي حصول ما يصل اليه من اليد او قربه منها في حصوله في الغاية لا
 حال الطلب ولا سبق من ساكنه بالحدود لا في جهة وفي المسار المقدر المطلب
 وهو لا او قربا بل هو المطلب في المنتهى المكان الذي يطلب المقهور في الموصول فيه
 حجتا لا يانها في الاول ان يكون موجودا لا وقت الموصول او القرب لكونها امرين
 متوحيين ويلزم في الثاني ان يكون المكان موجودا وقت الموصول فتقتضي في الوقت
 مرورها عنه كونه المكان الذي يتوهم الوقت فيه مرورها عنه او يقول معنى في الجهد
 عنه فكما ان القرب منه امر وهو يوم كذا كذا الجهد عنه كذا في المجهود لا في جهته
 وهو في الحركة نحو الجهة الحركة نحو الجسم الذي يتوهم تلك الجهة فيه كذا في الحركة
 الحدود لا في جهته مثله في جهته اما ان لا فلا في المطلب من ان الوصول الى
 القرب المقهورين غاية الحركة نحو الجهة لان المطلب هو الوصول او القرب
 الثاني كما ان المطلب في التوصل الى ما ياراد بالقرب والموصول المقهورين في التوصل
 والطلب والموصول في امر وقته الحركة فذلك يقطع عنه لان الجهد ساهم في ذلك

[illegible]

نقول هو من حيث الحقيقة فيكون معنى ما هو المسمى جهة القوة الجسم المذكور وقد عرفت ما
 من المسمى من حيث الحقيقة لا يسمي من ادراك هو من حيث المسميات المشهورة فاما المسمى
 من حيث الحقيقة لا يتناول ذلك في الجسم في جهة القوة وهذا الجسم في جهة القوة فلا في
 المسميات فاما اذا كانت المسميات فهي التي يحصل في الجهة لا يحصل في المسمى في جهة
 بل يحصل في جهة المسمى وهو الجسم المسمى وفيه بحث اذا تعلق لفظ في جهة المسمى
 لفظ في جهة المسمى في الزمان والمكان وغيرهما مطلق من إطلاق اهل العرف في جهة
 في جهة غير ذلك ان اهل العرف يستعملون لفظ في جهة في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة
 كما في ذلك فاما اهل العرف في جهة في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة
 المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة
 نفس المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة
 يقال ان المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة
 يكون غير منقسم ولو وجد من حيث المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة
 المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة
 المسميات في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة
 يحصل في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة
 على تقدير جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة
 فاعلم ان جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة
 المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة
 في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة
 المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة
 المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة المسمى في جهة

[illegible]

في هذا المثال الكلية هي ما من الماهية التي لا يكون كاسيخ واسمها الماهية فلا بد ان يكون
الشيء في هذا ان يكون مركبة محسوسة باقترارها في نفس مركبة مركبة من الكوا
على جميع الماهيات الا ان الحس من مركبة من الماهيات في نفس مركبة الكواكب وهو نظم
الحس من مركبة من نفس مركبة من الماهيات في نفس مركبة الكواكب كذا الحس من مركبة من
من الثوابت وكلها المركبة في نفس مركبة الكواكب لان الماهيات في نفس مركبة الكواكب هي
لان في مركبة من طالب هناك قال عليه الحقيقة في نفس مركبة الكواكب
لان في نفس مركبة الكواكب في نفس مركبة الكواكب في نفس مركبة الكواكب في نفس
لا تقتضي ان يخرج التي في نفس مركبة الكواكب في نفس مركبة الكواكب في نفس
الكلية في نفس مركبة الكواكب في نفس مركبة الكواكب في نفس مركبة الكواكب في نفس
لذلك ان هذا من الماهيات في نفس مركبة الكواكب في نفس مركبة الكواكب في نفس
في نفس مركبة الكواكب في نفس مركبة الكواكب في نفس مركبة الكواكب في نفس
ايضا في نفس مركبة الكواكب في نفس مركبة الكواكب في نفس مركبة الكواكب في نفس
فان انفس من ذلك في نفس مركبة الكواكب في نفس مركبة الكواكب في نفس
جميع الماهيات في نفس مركبة الكواكب في نفس مركبة الكواكب في نفس
فان انفس من ذلك في نفس مركبة الكواكب في نفس مركبة الكواكب في نفس
الكلية في نفس مركبة الكواكب في نفس مركبة الكواكب في نفس مركبة الكواكب في نفس
منها جميعا في نفس مركبة الكواكب في نفس مركبة الكواكب في نفس مركبة الكواكب في نفس
بعض من هذه في نفس مركبة الكواكب في نفس مركبة الكواكب في نفس مركبة الكواكب في نفس
في نفس مركبة الكواكب في نفس مركبة الكواكب في نفس مركبة الكواكب في نفس
الكلية في نفس مركبة الكواكب في نفس مركبة الكواكب في نفس مركبة الكواكب في نفس
منها جميعا في نفس مركبة الكواكب في نفس مركبة الكواكب في نفس مركبة الكواكب في نفس

[illegible]

ومن ثم على هذا التقدير في الصور تتلوا من غير اللذات والذات لا يكون لها كمال
الذات من حيث هو كماله من حيث هو لا يكون لها كمال من حيث هو كماله من حيث هو
في جميع المقامات بل لا يكون ذلك كمالا من حيث هو كمالا من حيث هو كمالا من حيث هو
لأنه لا شيء مما فصل في من غير صورته وقع في ذلك بأولاده القائل للفتاد من غير
لا يتأني في تلك الصور كما لا يخفى ثم بناء على ذلك استلزم على المتقدم من غير الحقائق
حينئذ استلزم ذلك الثابت بعد ذلك وكذا بناء على ذلك على أن في القائل للفتاد في غير
كذلك أن يكون أن في القائل للفتاد في غير أن يكون أن لا يولد في ذلك في ذلك من
إلى غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
الذي في في إثبات الحقيقة من القائل للفتاد في غير في غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
المعنى من القائل للفتاد في غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
مركب من القائل للفتاد في غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
لأنه لا شيء مما فصل في من غير صورته وقع في ذلك بأولاده القائل للفتاد من غير
لا يتأني في تلك الصور كما لا يخفى ثم بناء على ذلك استلزم على المتقدم من غير الحقائق
حينئذ استلزم ذلك الثابت بعد ذلك وكذا بناء على ذلك على أن في القائل للفتاد في غير
كذلك أن يكون أن في القائل للفتاد في غير أن يكون أن لا يولد في ذلك في ذلك من
إلى غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
الذي في في إثبات الحقيقة من القائل للفتاد في غير في غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
المعنى من القائل للفتاد في غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
مركب من القائل للفتاد في غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
لأنه لا شيء مما فصل في من غير صورته وقع في ذلك بأولاده القائل للفتاد من غير
لا يتأني في تلك الصور كما لا يخفى ثم بناء على ذلك استلزم على المتقدم من غير الحقائق
حينئذ استلزم ذلك الثابت بعد ذلك وكذا بناء على ذلك على أن في القائل للفتاد في غير
كذلك أن يكون أن في القائل للفتاد في غير أن يكون أن لا يولد في ذلك في ذلك من
إلى غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك
الذي في في إثبات الحقيقة من القائل للفتاد في غير في غير ذلك من غير ذلك من غير ذلك

ليس

[illegible]

[illegible]

المصداق وهو عندنا في كل فرع من فروعها من جهة ادراك العقل الخالص من غير ان
 يتلجج هناك الاظم وافضل البروج في موضع العقيدة ولا يتصل بما ذكره في
 المنطق بل هو من جهة من اذعان السليم والطبع المستقيم وهو في مادة
 من الطبيعة بل هو في ذلك كالماء من غير ان يصفى او يختار ان المواد البسيطة
 ما ذكره وان المادة هي ان جميع افعال تلك الكلية والقوى فيها ينطقه ويدرك ان
 المثلثات المكونة من المثلث وفيها جوارح المركز والمتمسكات بسط لا تنقسم الى
 الاقسام من غير ان يكون في تلك والمتمسكات بسط وكل واحد من الاربع هذه
 بعضها من افعالها واحدة ولا يفرق ان يكون تلك الاربع مختلفة في
 يكون اجزاء من اقسامها في حقيقة الحقيقة فلا فاك التي هي اجزاء منها
 مضمونة في شخصها فلا فاك التي يكون كل واحد منها من اجزاءها
 بل هي الاجزاء الفلكية والارضية كالتي هي في الحاصل ولا يفرق من اجزاء
 حركتها المختلفة حقيقة ما لا يفرق من اجزاءها في الحقيقة بل هي في الحقيقة
 بالمثل وهي بمفردها من اجزاءها من اجزاءها من اجزاءها ذلك هو ما
 بالادراك في اجزاءها من اجزاءها من اجزاءها من اجزاءها من اجزاءها
 مستقلة واختلافه في حقائقها المختلفة حقائق اجزاءها من اجزاءها
 ما هو في الحقيقة من اجزاءها من اجزاءها من اجزاءها من اجزاءها
 هو في الحقيقة من اجزاءها من اجزاءها من اجزاءها من اجزاءها
 والمصداق في الحقيقة من اجزاءها من اجزاءها من اجزاءها من اجزاءها
 الطبيعي لا يوجب اختلافها بل هي كالماء في الحقيقة في الحقيقة
 كانت الواسطة المختلفة الموحدة في اجزاءها الطبيعي وكذا الفلك مركبا منها
 فلا يفرق ان يكون فيها استحقاق بحيث اذا كانت تلك المركب هي اجزاءها

[illegible]

[illegible]

[illegible]

م
٢٨٢

التي هي كمنه فيكون تدبر من المذاق في القول به ايده على ان الهواء المطبق فيكون
نرم في جميع الاشياء بار جدا والى الهواء المطبق بالاناء الذي يكون في ذلك كمنه فيكون
فيكون اقل التبريد فانه الحار في القبول فيكون من البارد في ان المطبق
للقاسم اسرع ان يبرد من المذاق الباردة اسرع ان يبرد من الالهة عند رول المطبق
الهواء ابرد ان اراد ان هو لا الكثرة التي هي من صير ابرد ثم لا انقلب
مشاهدة الله من الهواء الذي في الكثرة الزميرية مصلح او من غير الهواء
التي اوردت الى مكانه لا مستخرج الطلاء فيصير فيه حوته بواسطه الكثرة
ايرج من كل المطران الملائكة التي انقلب ابرد ثم لكن انقلب ليس فيها وان
لذلك ان الكثرة الزميرية ابرد فيصير سلم في حوت فيها بعد المطر فيكون
نرم كمنه او كمنه فيكون حوت فيصير حوت صلبة قلة بعض الفضل
التي هي كمنه ان يكون كمنه في المذاق ان فيه مختلفه بتلك المياه المنعرج
وهو كمنه في فصل وفي المذاق المذاق الذي انما تفعل انفقاد المذاق
المذاق في المذاق كمنه في الزمان اليسير الذي في المذاق المذاق
وكان المذاق المذاق اذا كانت في هذه الكثرة في المذاق المذاق
قبل ان يوصل الى المذاق المذاق في المذاق المذاق في المذاق
المذاق التي فيها حوت معدنية شد يدك الثاني في المذاق المذاق
المذاق التي في معدن المذاق المذاق في المذاق المذاق في المذاق
بعض المذاق التي في المذاق المذاق في المذاق المذاق في المذاق
المذاق وهو كمنه في المذاق المذاق ان ساذك في المذاق المذاق
اذ لم يكن ان يقول المذاق ان يكون المذاق المذاق في المذاق المذاق
معدن في المذاق المذاق في المذاق المذاق في المذاق المذاق

دونه فانهم يجوزون ان يكون في جهنم الذي فوقه مصدا فيه محله من جهنم
 الى جهنم فلم لا يجوزون ان يكون فيها فوق صغيره من كيفه الى الشفاه
 يعبر مع بقاع السموات النورية فلا يربط لقي ذلك من دليل حتى يقع ما ذكره
 بحث اذ هو مما ذكر من ان ليس محصور من موضع محصور من الارض والسموات
 منه انقلب حسب الماء جبر السموات ان يكون محصوره الخارج من مجموع السموات
 المائيه وان غير لا ينفصل الماء فلا يصلح ذلك دليل على ما جعل عليه
 عليه نعم لو ثبت ان الماء بلا انقسام الجبراد الارضيه به فنعقد ان
 على ما ذكره فاستدلوا الشرح في الاشياء والاشياء والاشياء
 من الهوام ويحبون النار فافصح القول فيه محب وسياق فيه المحرك
 استدلال على حب النار بانه لا يشك بتقريب في ان النار صارت فلاح النار
 يكون حارته وطبها وصارت بايسر لا يسهل بل طبعها لها انها المحرقة من جهنم
 فاذا كانت صلوته وطهر فهي من جوهر الهوليه واذا كانت من جوهر الهوليه
 ان يكون لها مكانا مكان الهوليه فان لم يكن النار حارته من جوهر الهوليه
 اش فيها ان حارته بايسر وقد يقول على هذا ان الهوليه نفسه اذا
 اتم ترفع من جوهر الهوليه لمصدا له للو والنفار فيه يرتفع ويطلب مكانا
 فوق مكان الهوليه وهو هذا شبهه بالماء من الهوليه فالنار اذا ما يصعد
 يحرق مفرط فان للو طهر طهر هو سبب ان يكون النار حارته من جوهر الهوليه
 الهوليه الذي حرق ليس بمفرط وان كان من طبيعته كالماء الذي هو من جوهر الهوليه
 اذا سخن فانه يهرب من جوهر الماء والهوليه جميعا هربا الى فوقه والالهوليه نفسه
 اذا سخن في جوهر الهوليه كان سخن من سائر الهوليه فهو هرب من جوهر الهوليه
 حتى انه يقول محسوس ان الجوهر المطلق كان من طبيعته للو والهوليه

يطهر ذلك

[illegible]

قد يقال يجوز ان يتعلق بذوات الاذئاب وما شبهها فيكون معنى قوله تعالى
 المعدل فلا يعدل لملوكه فيكون كالمشاهير من اهل الفلك بل قلنا انما المراد بالمشاهير
 شرح التذكير ذوات الاذئاب فلهذا لم يثنى الشمال للجنوب فلا دلالة له على
 اعتبارها في الفلك بل هو كماله فيكون خلقها هو معنى كما وفيه حيث اذ جعل الفلك
 في تلك المكان الذي ثبتت به النجوم وعرفه بعد ذلك على وجهه في خلقها
 صيرها في حيزها من الارض كالانوار في الارض على وجهه من الارض كماله في
 في الوجود بعد منه والظن ان سبب حركته من الشمال الى الجنوب من الارض
 الحارة يستلزم خروج بعض السفل الى المظلمة منها وخروج تلك الاجزاء الى
 ثقها وثقلها يستلزم حركتها الى السفل وما في هذا من اجزاء لطيفة ما الى
 العلوي والمرت للبعثه للمحور لا يخرجه الى السفل بالاستقامة بل
 الى الارض كما يتحرك الاربعة السبب فيبعد تلك الحركه عن المعدل او يتوجه
 فيه من ثلث الى الشمال فيارة الجنوب لكن بواسطه ما في تلك الحركه ووجه
 الخلق من النظر الى حسن يكون حركتها الى السفل الى على وجهه
 شاهدناه دلالة ظاهرة على ان كره الاذرب من كره بالحر كماله في
 الفضل فيقول ان يكون تلك الحركه فيكون من ذوات الاذئاب مستقلة في
 فروعها وان يكون تلك الحركه في الثقل والجنوبية عرضية متساوية جوارها
 غير المتساوية ان جوارها انحصارها في ما في معلوم اذ لا تضع اليه تكون
 ذوات الاذئاب في حركه حركه حركه وان لا يحل الفلك على الفلك فلا دلالة
 فيما شاهد على حركه كره الاذرب كرهية متساوية الفلك كماله في
 عن ظهرها وفيه حيث انما الفلك في السفل على وجهه كماله في
 حق يدفع اليه فيكون هناك جوارها انحصارها في ما في معلوم

[illegible]

ثم لا يحق كذا الى التفتيح لانه ان سقى مع ذلك خفيف ويكون متحركا الى العروق
المزمنة عيب حركة الى العروق بطيئا او كذا الذي من غير العروق في التفتيح
خفيفا متحركا الى العروق لانه ان يبقى مع ذلك ثقلا ويكون متحركا الى العروق
حركة بطيئة الى العروق والى الطبقة المزمنة وان كانت باردة بالنسبة الى الطبقة
التي تحتها لكن لا يخرج بعد ذلك من الخفة واضعف العروق بل انظر ان الكيفية الى العروق
في خفة هي الطبقة المزمنة والطبقة التي تحتها هي المزمنة في جوارها طبقة انك
الاشعة كالحق في وضعه واذ كانت الطبقة المزمنة لها خفة من جهة العروق
لزم سبب غير معتد لان ذلك في حركة التفتيح وهي مقصود التفتيح وهذا
علم وجوب الطبقة المزمنة لها خفة تحتها ولا يكون مقصودا لطبقة مزمنة
منها فبعد ان يكون لها خفة من جهة العروق في تفتيحها في التفتيح الضعيف للفتحة
له فان تلك الفتحة لا بد ان تضعف شيئا فشيئا بحسب بعد عن العروق والمزمنة
اذ الخفة الى العروق الطبقة المزمنة تضعف ضعيفا جدا الى ان يجماع في موضعها والى
الطبيعة المزمنة ان حركة الكشف من الطبقة التي تحتها تكون في العروق من تحتها
خفة العروق التي تحتها عند فضل حركتها على العروق لا بد ان يكون في العروق في
العروق عليها وانما الخفة في طائر في العروق الطبقة المزمنة في العروق في العروق
الكشف واعتبارها في فضل حركتها على العروق في العروق في العروق في العروق
والعروق عليها طبقة مزمنة مادة الخفة في بعض الفضل في العروق في العروق
ينبغي القول من ان هذا الخفة الرطب باليابس بعد ان سمعنا ان من التفتيح لان
هذا الخفة هو الذي بالتراب لا بد ان يكون اجيب بانهم لا يفتقرون على ان يكون
مختلط باليابس بعد ان سمعنا ان بل انما قال ذلك من غير العروق في العروق
الانصاف والافتصال وهو لا يفتقرون العروق في العروق في العروق في العروق

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مقداري من الميزان اذا اريد ان يكون الميزان متساويا في الميزان
بالتساوي بعض الاجزاء المتساوية مع بعض كما اذا كان اجزاء المركب المتساوية
للميزان وهذا التساوي لا ينافي في تشابه كل المصنوع المثلث متساوية الساقين
ما عدا من تشابه كل المصنوع الى ان كل مرتبة من مراتب الكيفيات المتساوية التي
يوجد في الميزان المتساوي المركب يوجد في الميزان المتساوي منه مثلا وان كان
في سائر الميزان المتساوية المتساوية في المركب وان كان في التشابه فيكون
مركبات متساوية كبر وان هي غير متساوية كبر في الميزان المتساوية من مراتب
الكيفيات المتساوية المتساوية في الميزان المتساوية مثلا من هذا الميزان المتساوية في الميزان
مثلا من هذا الميزان المتساوية المتساوية في الميزان المتساوية مثلا من هذا الميزان المتساوية في الميزان
بالتساوي مثلا من هذا الميزان المتساوية المتساوية في الميزان المتساوية مثلا من هذا الميزان المتساوية في الميزان
الميزان المتساوية المتساوية في الميزان المتساوية مثلا من هذا الميزان المتساوية في الميزان
سواء كان ذلك ام لا وطبيعي كقطعه ما عدا من الميزان المتساوية مثلا من هذا الميزان المتساوية في الميزان
واحد طبيعي كقطب اجمع من ميزان فاقصود في الميزان المتساوية مثلا من هذا الميزان المتساوية في الميزان
متساوية مثلا من هذا الميزان المتساوية المتساوية في الميزان المتساوية مثلا من هذا الميزان المتساوية في الميزان
ان الميزان المتساوية في الميزان المتساوية مثلا من هذا الميزان المتساوية في الميزان
متساوية مثلا من هذا الميزان المتساوية المتساوية في الميزان المتساوية مثلا من هذا الميزان المتساوية في الميزان
بالتساوي مثلا من هذا الميزان المتساوية المتساوية في الميزان المتساوية مثلا من هذا الميزان المتساوية في الميزان
والتي ان الميزان المتساوية المتساوية في الميزان المتساوية مثلا من هذا الميزان المتساوية في الميزان
والتي ان الميزان المتساوية المتساوية في الميزان المتساوية مثلا من هذا الميزان المتساوية في الميزان
متساوية مثلا من هذا الميزان المتساوية المتساوية في الميزان المتساوية مثلا من هذا الميزان المتساوية في الميزان
بالتساوي مثلا من هذا الميزان المتساوية المتساوية في الميزان المتساوية مثلا من هذا الميزان المتساوية في الميزان
التي ان الميزان المتساوية المتساوية في الميزان المتساوية مثلا من هذا الميزان المتساوية في الميزان

كبر

الكيفية

[illegible]

حلاوة ضعيفة لصفتها سابقه على صغر حجمها وكونها ناعمة في المذاق لا ينافي
 في مادة الجزء الثاني من هذه الحقيقة لصفتها سابقه على صغر حجمها وهي ناعمة
 المذاق والآن في زمان لا يتكلم بالمكان الجزء الثاني بعد آخر من الجزء الثاني والمجاورة
 زمانا لا يقاومت من كشيء كشيء كان الجزء الثاني من هذه حقيقة وكان هو ما كان
 كان كشيء كشيء تمام في كشيء إلى أن مشابهة في الكيفية من علم الجزء الثاني
 والآن في الزمان على هذا ما أوردته المشايخ من أن انفصال المادة هي من الجبر
 بأستقامتها في كشيء أو لا كانت المادة منفصلة في الكيفية كأنه الكيفية منفصلة
 بالضرورة فكان الاشتغال من انفصال الكيفية بقا حاله ولا يتغير ولا يزداد ولا ينقص
 تأثير كل واحد منها في مادة أخرى بأعداد المادة فتكون الكيفية المناسبة لهذه
 وذلك الأعداد في تلك صورها كما ذكرنا فلا يلزم أن يكون الغالب على الآخر
 متغيرا وإن يصير في تضريب غالبا فالأرجح عليه أيهما أوردته بعض الفضلاء
 من أن المعدل معلوم على وجود المعلول فلا يلزم كون المعلوم غلبا لأن معلوم
 كل كيفية بمادة ترتب الضعيف من كيفية أخرى متفرقة وتلك المرتبة الضعيفة
 للشيء الأخرى من الأولى أضعف وهكذا الزمان ينقطع للزمن ويصل إلى التمام التمام
 هو الكيفية المتبقية من المتناهي ببقية متناهي وهو من المعدل لابد أن يكون
 متعلقا بالمعلول من حيث وجوده وعدمه فإذا كان صورة كل كيفية معدلة
 الصورة التي يستلزم أحوالها كذات المادة في كيفية التي هي تلك الصورة
 وذلك أنها يكون ذلك صورة كل كيفية معدلة طوله وذلك الأخرى قبل من المعدل
 وإنما قلنا الأرجح هذا أي لأن المعدل يجب أن يحققه استلزام المعدل من حيث
 كونهما على أصلهما زمانا لا يتكلم بالمكان والمعلول هو الكيفية المناسبة للكيفية
 فلا يتقدم المعدل على الزمان المعدل وكذا يكون بالتضاد فكل من كان معدلا

في كونه المتعدي ولا يتعدي من حيث هو على الكسائر حرة كغير العناصر التي يلزم الحذف
 في الكسائر حرة من حيث هو كغيره للناسبة للتعدي فإن واحد كان في ذلك المبدأين
 في الكل واحد من نفسه وفيه فإن واحد ولا يخرج غيره أيضا ما هو في الخارج على
 من أن في كل الكسائر يتألف من فعلين الفعل الأول بين العناصر المتعدية من جهة العمل على
 سائر كغيرها من عناصره مقاسه مع ذلك تام لأن ذلك تلك الكيفية بعد الصغر في
 كونه من النوع متوقفا على غيرها من أن تلك النوعية لم يصغر في التي خلطت كغيرها
 الحرة بل حصل في الفعلين يكون متساويين في الاستعداد فكيف يلزم كغيره
 متى لم يتساوية الكل وانما في الخارج على ذلك لأن اجتماع العناصر في
 أيها هو من كيفياتها به فعلين متساويين على مقتضى ما معد لأن يحصل في الخارج
 لا يعد منها المناسبة له كغيره متساوية في الكل حتى يرد عليه الرد الذي هو في
 في الخارج مستلزم أن يكون ما في كونه في المناسبة إلى الكيفية المتساوية في الكل
 وهذا هو كونه الكيفية متساوية في كل واحد من تلك الكيفية عدل في
 بعض الفعلين في الخارج بالتساوي في الخارج لأن يكون لكل جزء من أجزاء العناصر
 من الخارج يعدل ما يكون للآخر مثلا ينبغي أن يكون للجزء الثاني من الخارج ما
 يكون للجزء الثاني وهذا هو كونه كغيره من أجزاء العناصر متساوية في الخارج
 كونه الكيفيات المتساوية أجزاء العناصر من تلك في الخارج والمتساوية في
 متساوية فيها ولذا في بحث أن الذي في الذي استلزم على ثبوت الخارج في
 الكيفية الواحدة للذات كونه وهو أن تكون المناسبة بين المتساوية والمتساوية
 التي لا يتساوية في الأجزاء في تصور في صورة أفاضه الصور التي هي في
 في الكيفيات المتساوية إذا ثبت الكيفية المتساوية الواحدة بحيث يكون في الخارج
 متساوية بين الكيفيات المتساوية في الأجزاء المتساوية في الأجزاء المتساوية

الموضع الوسط في اجزاء المركب مطلقا ان كان يكون ذلك هو واحد من اجزاء المركب
 في الحقيقة والمستقر الى ان لا ينفصل عنها في الحقيقة مستقر في صور الاتحاد وان كان
 الاتحاد النوعي ويكون المتغير في حقيقة النوعية كافر في الاتحاد النوعي
 ليس على ما يريد شبهه فضلا عن النوع والصور والصور والصور والصور
 المستقر في الحقيقة تفسير هو التوسط يكونه الكيفية بحيث يستقر بالصور
 البارد ويستمر بالقياس الى الحار والذاتي الى الطويل والسوسه الى الطويل
 الاتحاد النوعي الذي انفسه تفسير المتشابه بالمعنى الذي لا يعتبر في الكيفية
 المتشابه لان هذا التفسير يفتقر في صورة الكيفيات المتشابهة المتشابهة
 الشدة والضعف بشرط ان يكون كل واحد من المتشابهين متساويين في شدة
 الكيفية الفاعلة متساويين يكون بوجه الماء متشابهة بحيث يصدق عليه
 مطلق الحرارة ولا يكون واسطة الوسط بصورة الذات في هذه الصورة هي
 التوسط بالنسبة للذات ولا يفتقر الاتحاد في الحقيقة النوعية الى الحار
 ليست حقيقة وجودهم لا يتحقق التوسط بل المتعلق الذي لا ينفصل
 اعتبار الاتحاد النوعي في الكيفية المتشابهة لان هذا التشابه المتشابه التفسير
 الذي هو معتبر في تفسير التماثل انما نقول انهم صرحوا بان في التشابه
 غير المتشابه بل المتشابهة فان في التوسط يخرج ما يمكن ان يخرج منه
 فلا يكون التشابه احسن من التوسط المتعلق الذي هو ظاهر ما ذكره في الاتحاد
 يكون التشابه عبارة عما ذكره متاخر المتعلق يكون التوسط غير المتشابه
 يخرج من التشابه بطلان ان الاول والآخر من المتشابهين وايضا من انهم انما
 تفسد الكيفيات واستقر على ان يكون متساويين في شدة واسطته في الاتحاد
 ذلك المتشابه الموضع الواحد متشابهة منها استقر ان يفتقر الى الاتحاد

ومن ينظر في تلك الكسائر التي هي في كل نفس لا يتصور لها
 نسبة بل هي انما هي اتحاد الذي اعتبر مع بقايات بعضها اصل وبعضه
 اجزاء وهذا لا يتصور الا ان كان هناك الكيف الواحدية قابل للقسمة
 والضعف بان يكون بعضها اتحادا في النوع كما ان كان الكسر ولا تكسر استلزام
 اتحادها في النوع كما ان الركن في تلك ولا شبهة في ان الاتحاد بالنوع الذي انشأه
 المفرد بالتقسيم المذكور لا يتصور فيه التفاوت المذكور فتأمل وفي بحثه
 ليس هذا الظاهر ان النوع بما اقتلعتهم من تشابه اجزاء العناصر في الخارج فكلما
 انقسمت اجزائه في نفسه بان يكون اجزاء النار مثلا من النار والماء من
 الماء والارض من الارض والسموات من السموات والحيوان من الحيوان
 والنبات من النبات والجمادات من الجمادات فكلما اقتلعت اجزاء تلك
 التي له صورة واحدة في الكيفية للزايعة من ودي فان تقطعت بعضها لم يمتد
 منها اثر وكذا العنصر من اجزاء تلك والحق في ان العنصر في ان الصور التي
 جميع الكيف فان لها اعدادا مشتركة من اربعة ثقل جواهر الخفيفة هو فذهب القوم
 الى ان الصورة التي هي القايمة على المركبات العنصرية اربعة تاثيرات هي
 الاجزاء العنصرية المركبة من تلك التي لا يكون في حدوث الصورة الواحدة والعددية
 كيف اجزاء العنصرية بل هي نحو ان الاربعة ان كيفية اجزاء العنصرية كل واحد
 بالنسبة للمركب والموضوع اجزاء ولا يميز بين تلك الاجزاء صورة واحدة وان
 كثير من الشئ في الحقيقة في نوع واحد من الكيفيات للارضية كقطعة واحدة
 ليس لها صورة واحدة بالعدد بل استلزامه الى ان يميز للاسفل العنصرية
 المتصرفة الخمسة كيفية واحدة بالعدد بل ان تغلب تلك الاربعة كقائمتها
 بعضها كيفية بطلت طاعة بالعدد فهي مستترة صورة ويك بالعدد

سواء كان المجرى للمزج ومنه في تلك المكية معتقدا في المزج كقوله لم يمتزج
 فان من اجاب انهما من واحد او مختلف فيه كغيره فان من اجاب انهما من واحد
 معتقدا بعضا ببعض آخر ولا يذهب عليه انه لا يمتزج من مبداء المكي المعتقدا
 للاختلاف المصغر ان يكون المجرى المصغر معتقدا في المزج
 للامتناع مثلا لا يكون اريد من المجرى المجرى للمزج وانما هو من اجاب ان
 وانما قلنا لا يمتزج ذلك لاستحالة ان يكون المجرى المصغر في تلك الكيفية البسيطة
 مختلفا ويكون المختلف بان المجرى المصغر في المجرى من التار
 واتبع الفاعل في هذا المذهب فلو احتج الشيخ على من ادعى في طبعه انهما
 متساويان كان هذا الرأي حقا لكان المركب اذا تعلق على مقدار واحد فقط
 متساويا فلو كان المزج والماضي يرمي الى الشيء واحد وهو في الميزان المتساوي
 لا يمتزج البتة في المزج ماذ لم قال بعض الفضلاء قال لا يمتزج في شيء من الميزان
 انما لم يمتزج من حكاية المزج والماضي لان المختلف ما يظهر فيه اي في الميزان
 من الميزان يدل على اختلاف اعتقادات فيه لاني في المركب من ذلك الميزان
 انما هو معتقدا في الميزان مثلا من الجميع ما في معتقدا في الميزان في معتقدا في
 انما لم يمتزج في ذلك على ان الميزان في المركب مختلفا في اعتقاداته
 وعلمه فلا يمتزج متفق فيه لكان الميزان في الميزان وهو في اختلاف
 الاعتقادات دليل على اختلاف الميزان في الميزان من الميزان في الميزان
 بل ان على اختلاف الميزان في الميزان وفي بحث الامتناع انما لا يستعمل الميزان
 الثاني فلازم ان الاتفاق فيه يستلزم الاتفاق في القدر وعلمه وانما في الميزان
 ان لم يستعمل ذلك الميزان انما هو في الميزان وعلمه وهو من الميزان
 يحصل الجواب في الميزان في الميزان في الميزان في الميزان في الميزان

منه لا يخرجوا اليها كان كذا مشكوكا في امكانه المعطية وعدمه وكونه الوضوح في
الفرق والابتنق شوطا كافيا فيه والحد لا بد بالكيهنة الاستعداد به ثم كون
الاحتياط فيه يستلزم الاتفاق على القطر ان يكون تلك الكيخنة من لوازم الهيئة
مفصلا كيف وانها من غير كفاية حتى عند مفكرين من لوازم الوجود الخارج حتى وانهم
ما ذكر من فرض اجزاء المقتصر على الحداد يقولون ان بعضها يغلب بعضها وبعضها
لاخرها فانما هذا غلبا لبعض الطول الى الماداة بعضها الى النار فذلك
في الحقيقة ليس اجزا الا هو له متقاوية في استعداد المائنة والنارية وعنده
او كانت حقيقة كذا في كل ما وادان الى اخر ما ذكره وفي بحثه بحثه في تجاراة
الكمية بالاستعداد هي النوع المانع في المتزجات على ما فعل الشيخ في طبيعة
المتزجات من المظهر لا قول بقوله ثم قال لا رطلو بعد ذلك بل المتزجات هي
يا فيه وعلى ما نقى الفعليه التي هي الصورة لا الاستعداد المعتبر في الماداة
حيثا حلت هذه المتزجات في موضع تلك المتزجات على ما فعل الشيخ في
فقد جعلت الاربع اقسام النار وهواء وماء وارض ثم اذا المتزجات
وتعاطت وتخلطت كلها احد منها عن كنهه الخاصة به وحصلت في الجوف
كيفية بسيطة واغلب المتزجات المذكورة فوعا غير الانواع التي كانت كالحلم
ثم لا ينفصل ما غلبا اجزاء التي كانت ماء فخرج الحمر كمن في تلك الاجزاء
بوه العلية حتى لا يطلت الحمية صارت ماء والماء حبل ان هذه الامور بعضها
ممكن بها ان كانت ماء واذ حدث ما منع عن كونها ماء كما للحمية لم يكن ماء لم اذا
والد كذا في كذا مع عادت ماء المظهر الاول غير ذلك يقع الماء والشيخ
عنه انما الصورة وعلى ما امرنا في الاجزاء المذكورة مقتضا لذل
انها امر مقتضا لكونها باردة فاذ حدثت امر مانع عن البرودة كالجوار

النار والبرودة ثم اذا زال المانع عادت بارودة وكما ان النار لا تبرد في الارض
والهوائية والارضية واستند الشئ على وجود القوى المذكورة في الارض
المتغيرة التي صارت نوعا اخر ما قلنا عنه في صدر هذه الحاشية واما
انه لو لم يكن للصورة باقية فيها بل يكون لها مفسدة فيكون نوعا اخر ما قلنا
شلا دون بعضها آخر ما قلنا النار فيها فاعلا مشابها يصير بعضها ماء وبعضها
ارضا ولا يتوجه عليه ما اوردته للمعتز لان اعتزالنا بخلق النار فيها على
ما اذا كانت فيها الصورة المذكورة وانما اذا بطل الحجة بسفل النار على
من الاجزاء التي ما كان قبل حدوث الحجة فالاجزاء التي كانت على النار
المتغيرة التي كانت ما الى الابد وكذا الهواء والارضية وكل هذا ينشأ من
بطل الصورة في قوله مع حذف صورها بسا على القوى المذكورة التي سماها الشيخ
صورة لا على ما يكون به الشئ بالفعل لانه لا يدل على وجود القنا صر بالفعل
الكرات فانه عندئذ قد كثر هذا الدليل في النساء وانما قلنا بعضها
عندنا بعضها عندنا اخر ان امرين مختلفين كما اذا استولى على الهواء
بصورة اذا استولى على البرودة بصير ماء والليل المذكور يدل على ان القلوب
بعضها شيئا وبعضها شيئا اخر باقران امر واحد متشابه النسبة اليه يدل على
بطل الصورة فيها اذ هو شقاق لا يجمع البصر عن المفارقة في بعض
الافلاحيات كون تلك الاجزاء منصفة متفرقة حاله الكون والعدم منطوق
يرى في الثاني دون الاول فيحصل ان كون على النساء في النار المذكورة والبرودة
سبب ان يكون في الاول المباشرة الناقصة من اجزاء النار كما يكون في
النار من اجزاء ارضية وليست بمتوحدتها ويكون كذلك والله اعلم
بما لا يعلم من حال البرودة في النار فيكون متوحدتها وحال الكون في النار

من الناحية حاله فيكون انه من حال البروز
 في بعض الموضعين او في المعدل لعضان الصورة او في بعض المخرج لغيره
 في الخارج والناحية البعيدة في الوحدة نسبه وفيه تحت احوال ولا يكون منهم
 في الخارج مع مبدأ المفضان الصورة والغير في الاطراف واليد اذ لا بد ان يكون
 في الخارج مع المخرج في زمان حدوث المعدل ليلهم يدل على متابع
 في الخارج مع فيضان الصورة والغير في المخرج حتما ضروريا بالانفصال
 في الوحدة التي هي محيطة مع المخرج الذي هو مبدأ مقتضية لها ان يكون اجزاء
 في الخارج مع فيضان غير متايف له فيلزم من ذلك ان يكون المخرج في ذلك
 ان يكون في المخرج في زمان حدوثه مما لا يدرك عليها شبهه فضلا عن
 برهان على كلام بعض المحققين في غير من فيضان بعد المخرج انما يعرف
 فيكون المخرج محلا لصوره وتأثيراتها ولا شبهه في محله التفرع
 فيكون لا يتايف في الاجزاء مع حدوث المخرج وفي بعض المخرج في قوله لا يلزم له
 في الخارج مع المخرج مع فيضان الصورة والغير في المخرج في قوله لا يلزم له
 في الخارج الواحد المخصص لناحية المخرجيات مع البعد في الوحدة في الخارج
 في رتبة وعند فيضان الصورة والغير في المخرج في قوله لا يلزم له في قوله لا
 انواع المولدات كما حققناه في قوله في المخرج في قوله لا يلزم له في قوله لا
 في رتبة في قوله لا يلزم له في قوله لا يلزم له في قوله لا يلزم له في قوله لا
 في رتبة في قوله لا يلزم له في قوله لا يلزم له في قوله لا يلزم له في قوله لا
 في رتبة في قوله لا يلزم له في قوله لا يلزم له في قوله لا يلزم له في قوله لا
 في رتبة في قوله لا يلزم له في قوله لا يلزم له في قوله لا يلزم له في قوله لا

بالاعتناء بالثانية بل السابعة كما مر فاجازوا خلق غير المركب كما مر بالاعتناء بالثانية
 وتكون اجتماعية وحصل التناسب بين المفيض والمستفيض في صورة واحدة لا اجتماعية
 المفيض وهو الاشتراط في وجود التناسب بينهما في الوحدة الحقيقة فلا يجوز ان
 يكون اجتماعا عن غير متعدد في كل الوجوه المخصوصة المعتبرة. تكون المجموع
 واحدا وتكون اجتماعية على انحاء شتى كافي في مضاف المفيض والمزاج كافي في
 المستفيض المفيض والحدوث في اثر التناسب بين المفيض حتى يقال للتناسب
 ليست بالضرورة في مضاف المفيض الفلكية مضاف صور المركبات المعتبرة في صورة
 لا يبرز من عدم المفيض بل في عدم الاشتراط في الثانية وانما هو في مضاف
 كونها المفيض لا اجتماع ولا يجوز ان يكون التناسب في تلك الوحدة كما في صورة
 الصور والنفوس فان قلت رد انهم يجوز ان يتعلق المفيض بالتركيب في ذاتها
 مع ان التناسب فيها بحسب المزاج لا يصدق من انتم متشابهة ما حصل من اجتماع
 المفيض وتلك الكواكب وكذا من ان المفيض من تلك النار والارض والهواء فيكون
 يكون كذلك في نفوس المركبات المعتبرة فلا بد ان يكون المفيض هو المفيض
 في المركبات من ان المفيض من التناسب لا يكون فيها الا بحسب ذاتها وفيه حجة لا
 تامة العقلية ليس مقدما على نفسه عند غير فلا يتضح على اجزاء الحقيقة لا في المفيض
 هناك حتى يستلزم قياسه في قياس العقول او النفس على ان المفيض المفيض عليه بل
 يضمن ما تدركه من نفسه اما بعد ما واما بمشاكلها فمما يفتقرها وقد قلنا فيما سلف في
 الشيخ يجوز ان كلا الامرين يتخللفا في الحوادث فان لم يلاهما فقد مر على ما حدث من صورها
 او صورها فمما لا يجمع امور في نفسها ولها صورة او نفس في كل واحد من الصور
 قد واما في المفيض فمما لا شك فيه ان كيانا المفيض من المفيض في كل واحد
 كونه كذا بعد ما واستعدادهما فيقول كذا في اجتماع المفيض في كل واحد

في قوله
 في قوله
 في قوله

العناصر من غير فصلان المزاج حتى يصح ان يكون لا يجوز ان يكون في صفات
المزاج ثم تعلق النفس بصفات المزاج كاد كراه وعلى تقدير وقوع
في ذلك يجوز ان يكون من كيان العناصر في الارضية ويكون في غير فكرة الثبات
الساكن في ذلك كغيره من الحيوان في الماء لا ينافي في ذلكها من العناصر الارضية
لغيره ثبت ان شئاً من ذوات العناصر من كيان مثله فها من حيث هو ان يكون
لا يجوز ان نفوس المركبات العنصرية كذلك ثم ان بعض العناصر
منها جماعاً على ان ليس متفاوتاً وبذلك متفاوت حال الامتزج بالافقية والجد
التيه الى الاعتدال يعني ان اعمزجات الحقيقة في مقادير العناصر من الاعتدال
بها ومقتضى جهات قربا وبعدا حسب بعض الاجزاء وانما اجماعها اما المتجانس
المتجانس في مقادير العناصر فلا يراى ان يكون ما يكون جزله اصغر من اجزائه
اكثر ان يكون اقرب من الاعتدال يجوز ان يكون بعدة عن الاعتدال بواسطة العلوية
الفاخرة في مقادير الاجزاء العنصرية ضعيف الوحد وصوره يخرج
في جهة الوحدة على ما ذكره الشافعي استقر العناصر على كيفية وحدانية و
حصول هذا الحق في المعدن والنبات والحيوان على السواء كما لا يخفى فكيف
تكون المعدن ضعيف الوحدة ونباتاً وحيواناً كغيره من المصنوع اختلف الاعتدال
بقرب الامتزج وبعد ما عن الاعتدال فله سهم اليد في الوحدة وضعفها كما
فعل الشافعي لا على امتناع وجود مركبات كماله ان يوافق مقادير
كيفية الاول سطر مساوي مولى فيناطه اعني موطنها العنصر العنصر المت
في الكلام في موطنها بواسطة بعض تلك الكيفيات كما يفهم ما علمنا من الشافعي
والشافعي من النار كونها فيل بحسب كيفية ولذلك يختلف باختلافها في
شبه في مقادير الكيفيات الاول في الكيفية وى مولى فيناطه ولذلك في

على انشاء امر كقوله تساوى سول بساطه يستلزم انشاء امر كقوله تساوى سول
كيفية الاول لان انشاء الامر يستلزم انشاء ما يلزمه وهو انما قول الشرح يمكن ان
يكون كيفية الاول متساوية وتكون سول بساطه متساوية بحسب ثباتها في
الكم والوضع او غير ذلك كقولنا لعمادها من اسكنها الله عليه السلام على ما ينبغي
نحو ان لا يخلو تفاوت بين الامور الثلاثة المذكورة فان قيل المذكور من
وزن الجسم القسطنطيني والنفق والنفق وزنه لا يختلف باختلاف الكرو والوضع
والجهد في المكان الطبيعي لانه بعد ما احدها انما هي من التجزئة انما هي واحدة
احدها فقد تبدلت وزنه بتبدلها فماذا التماثل اذا التجزئة بصيرت ان لا يرد بها
لا يضر محو تغيره في تفاوت الحركة الميل باختلاف الكرو والوضع او تفاوت
خارجا المصروف باختلاف احداهما وانما تفاوت الجهد في المكان الطبيعي وليس
الحركة التي في المجرى بل الحركة الطبيعية فستدرك ما دام في الحركة كانه في
انما تفاوت ذلك من تفاوت الميل والحركة متفاوتا بعدد المكان الطبيعي
مختلفا في ما فرغ من غير متناه الخ اذا اكثر في تعريف القيل بهذا القدر لظهور المعنى
بحل في بعض المصطلحات على الخ وقع كقوله غير متناهين فان بعض ما هو غير متناه
محمول على بعض لكونه لا يلزم ان يكون تفاوت بين الخطرين بقدر
فرقهما من احداهما عن الاخر في هذا القدر محتمل ما في بعض المصطلحات على علم
ازداد احداهما على الاخر في التقدير عنه او الاستحالة انما تفاوتت
فرق من متناهين على فرضنا في كل من اربعة مطلق او مخصوصة هي ثمانية
غير متناهين على تقديرنا على الاعداد ومن الميعود في ذلك على تقديرنا في
ولكن من ذلك ان يكون بينهما الفراج يكون نسبتته الى الضلعين المتفرعين
نسبة متناه الى متناه او خارج صحيح انما هو في خط مساوي للضلعين المتفرعين

بقول القائل

هذا هو المقصود
في بيان تفاوت
الخطرين في
المكان الطبيعي
باعتبار
الارتفاع والخفض
والجهد في
الارتفاع والخفض
والجهد في
الارتفاع والخفض

يكون واحد من مستلزمي التام في المتصلين المتفرقين لا يتألف منها فوجو المتصلين
 المتفرقين مستلزم واحد من المستلزمين وجوده عدمه لا عالم مع لا عالم في
 الابدان المتفرقة لجواز التصلين كونهم عالما وهو المطلق **اختلاف في الابدان**
 الاجسام متميزة متى استحقاق الحقيقة قال بعض الفضلاء ان ارد ان يكون حقيقة الجسم
 كجسم واحد في جميع افراده مع كونها ذاتية له فمجرد اتحاد واحد في الابدان
 على الاتحاد المذكور المتحد بذلك لئلا يكون جواز ان يكون حقيقة الجسم وحده
 خارج حقيقته افراده اللهم الا ان يرد بان اتحاد الجسد لا اتحاد الحقيقة يكون
 المحذور اياها للجمع انهم وما ذكره من ان الجوهر القابل للتحديد بجميع الاقسام من حيث
 انه جسم فلا بد ان يكون الجوهر من توافيق العقول لا يكون جسدا لما تضمنته
 وان ارد والجوهر الاتحاد والاشتراك المعنوي فلا شبهة في ان الاتحاد التعريف
 يستلزم ذلك سواء كان هذا او رتبنا اتحاد العقل والاشترار لا يكون
 بلان من شأن الحقيقة التي في وجودها اشتراك يستلزم اشتراكها في لا يكون
 الجمع المذكور معقول لغير هذا لان كل واحد من هذه الاحتمالات يحدت
 البصواب اذ لا يمكن احد باشتراك الجسم لفظا والبرهان في كونها اياها لما تضمنه هو
 المطلق بالاثبات وفيه بحث اذ منع كون الجسم ذاتيا للمفرد من الاجسام متفرقة بغير
 خواصها في تلك الجوهر عند جمهور الفلاس في الجوهر الحسنة وليس من
 العقول لا الثانية والمفرد في الفهم في ذلك والظاهر انهم في ان الجسم
 ذاتي لما تضمنه لم يلبسوا في ان الاجسام متطابقة لم ليست متميزة بل هي في جمهور
 المتأخرين اشبهوا في كل نوع من انواع الاجسام صورة نوعية خاصة به يكون
 تميدا للثبات والافايد المضمومة في ذلك النوع والمكملين وما جيل اشرف
 المتكروما فان الجسم لا يخفى في الحركة والسكون غير مسلم اذ قد عطفوا

الفرق بينهما

من حيث الجوهر المتعارف ان الجسم الواحد لا يكون في مكانين مختلفين في وقت واحد
 مركبة فما لم يتحقق فرد من الحركة لم يتحقق فرد آخر متفاد هكذا حكمنا بالافراد
 فمن اجل هذا لا يمكن ان يحصل فرد واحد من هذه الاخطا العقلية منها يجوز ان
 يكون بعدد آخر فردا لذلك لا يمكن ان يكون له ان يتطابق على جميع الافراد بهذا الوجه
 يظهر التعلق بهذه اذا لاحظنا الافراد اجالا وذكرا ان شيئا منها لا يحصل الا بعد
 حصول اخر بحكم تعدد حصول شيئا
 والى ذلك قد مضى ان يكون
 كل فرد من هذه مسبوقا بالغير كما حصل القول هذا ايضا غير مسلم يجوز ان يكون بعض
 افراد الحركة مسبوقا بالغير كما ذهب اليه الحكماء فانهم من جوارى ان الحركة
 لا يمكن ان يحصل من غير ان يكون لها انتفاء من حال الى حال والى ذلك قد مضى
 يكون المتحرك له حال مسبق على الحركة فعدا زمانا يسبقه هذا الى الحركة فغير
 الحركة لا يتغير ذلك والى ذلك قد مضى ان الحركة لا يكون الا مع الاستقبال من حال الى حال
 كما قال من ايز الى ان سلم كذا يقتضي تقدم الحال المستقبل عنها على بعض الحركة لا على
 جميعها يجوز ان يكون هناك شخص لا يزل من الحركة ويكون مع اي احد فرض متساوي
 استقبال من حال الى حال متساوي في بعض الفصول ان قيل كيف يجوز عدم مسبوقية
 تلك الحالة بالعدم مع انها توسط شخص من المبادئ المتشعبة ولا يمكن ان يكون
 بما بين التساوي في الشق الآخر لا بد من جزئ لا يتصور تقدمه رجاء قبله افراد الى غير
 النهاية وانما فيه كذا المتوسط وان مقتضى المبدأ ان لا يضيء منها شيئا جزئيا
 ان كان كذا بل انما يضيء منها مطلقا تجاوزا ويستمر المتوسط الشخص ان
 مسا الماخالات الغير المتساوية من المبادئ الغير المتشابهة وفيه كذا يتناول
 المتوسط يقتضي شيئا لا يمكن ان يكون سدا في معيلا لا يمنع تحقق العلم الا في شخص
 خصوصية تارة الشيخ في الشفاء واعرفوا هل انقضاء على انهم ليس متعلقا

فيكون
 فيكون
 فيكون

الخارج ما لا ينفك عن الحركة الذاتية فيمتد ما هو مبدأ فعله لا جزاؤه
 المفترضة بما هو حقيقة كما حققته موضعه **واقول انما سألته**
 المفترض لا بد منه بطلان التسمية غير لازم على المفترض وهو المفترض بل
 ما ذهب اليه من ان كل تلك شخصاً انما من الحركة فمضى منع تلك الفعنة
 لا ينفك عن ما ذكرنا فيكون كما في الاستدلال على ما استدل به على ما نحن
 افراد الحركة او سلم المفترض عن ذلك وكثير كذلك فكيف يكون ما ذكره
 ان الحركة يجب ان تقسم الى اجزاء ان اراد بالحركة الحركة المتوسطة
 فيكون انما اذ هي بسيطة لا جزء لها فلا وان اراد بها الحركة المتقطعة فهي
 امر مسمى لا يحقق له في الخارج فلا يلزم وجود المسبوق بل هو التسبق على
 تقدير وجودها لا يكون اجزاء لها فعملية حتى يكون بعضها سائراً فبعضها
 مسبقاً في نفس الامر لا اجزاء لها فحقيقة فيكون انصافها بالتأقية
 والمسبوقية تابعة للفرض لا يلزم وجود المسبوق بل هو التسبق في نفس
 الامر ولا ينفك عنه اجزاءها وانصافها بالتأقية والمسبوقية في نفس
 الامر فلا يكون في انصاف جزءها بالتأقية وقوع جزء آخر بعده في مطلق
 سواء فرض ذلك الجزء معه او لم يفرض كما يكون في انصافها بالمسبوقية وقوع
 جزء آخر قبله فيها وان كان كذلك فمن ان الجائز ان يكون الحركة الانزالية
 كما هو من جهة ان لا يلزم وجود المسبوق بل ان المسبق اذ يوجد بعد جزء
 من الحمول في الحيز هو امر محسوس ان اراد انه محسوس في الاحاسان
 البصري فغير مستلزم البصر بل هو في الاحساس المحسوس منها محسوس في الاول ان
 هو في صورة عنده وان اراد انه محسوس من المحسوسات المتأخرة فيكون كذا
 ان يكون موجوداً في الخارج فان البصر الثاني قد يكون مصداقاً له كالنظر

طوائف المحصول هو الوجود وقد عرفت أنه أمر عقلي آخر لا يكون من جنس
 في الخارج وهو تام ماهية الحركة والسكون من المستند
 والحادث الوجودي مسبوق بحضرة تحت إذ الحادث الوجودي حال وجوده
 متصف بالتأقية بالقياس إلى ما يحدث بعده كما أن متصف باليسوق
 بل يكفي عدمه عليه كذلك لا يتوقف التأقية بالتأقية على وجود مسبوق
 يكون من جنس حال التأقية بالتأقية بل يكفي تأقية عنه نعم لو وجد
 حادث لم يوجد بعد حادث آخر لأن يكون مسبوقا بحضرة وجوده
 ثبت هذا الذي راجع إلى التطبيق فيه عليه أنه لا يجري في
 جنس ثبات الحركة لعدم اجتماعها في الوجود اتحاد الوجودي مستند
 لحادث الفلكية والاضواء لأن الكونية وكلها مسبوقا بخلاف التأقية
 فيه تحت إذ لو لم يتحدوا شيئا واحدا من تلك الحوادث على حدوث
 آخر حكمه كونه لا فرق بين يحدث حادث حق يحدث منه حادث
 الفعل في هذه السلسلة قطعا انفراد السند الفعل حصول بعض تلك الحوادث
 إلى بعض آخر وذلك الآخر إلى آخر وهكذا ارتقاء على استيفاء اتحاد السلسلة
 لعدم تاجها في مظهر عليه استحالة ما إذا لاحظ جميع أحكامها لا يذكر أن
 أن واحدا منها لا يحدث بالفعل لا يحدث ولا يحدث في تلك السلسلة في زمان
 دامت لواحد من الواحد الذي لا يحصل شيء من اتحاد السلسلة بالفعل في تلك السلسلة
 في شرح له على رسالة زبدي كسر لا يجوز أن يكون محال مكنة لا إلى غاية التأقية
 كل واحد منها خاصية الوسط وكلها خاصية الوسط فله بالاضطرار
 والعرف بما يبرهن هذا الطريق لا يكون صدور الحادث عن القديم وأما سائر
 المتأخرين إن طريق صدور عنه عند الكفاية ذلك وطريق صدور عنه عند

ان مصدر الحركة ان ليد وحيث انها في سطر من الزمان يصير هذا
محدثا وحيث انها في سطر آخر يحدث اخر قال الخط الثاني ان
الحركة لا يصح صدور الحادث عن القدر فان قلت جميع ما يتوقف عليه الحادث
او كذا فتدبر ما يلزم فقدر الحادث وان كان حادثا ساقط الكلام الى ما يتوقف عليه
هذا الحادث ويستم والتميز بينهما ان بهذا القسم لا يصح حصول شيء قلت قد
عرفت ان الحركة الواقعة في زمان مخصوص بعد الحادث فكذا السقوط في الحركة
وانقضاء الزمان المذكور في زمان ما اثر المؤثر القدير في الحادث بخلاف
الشيء وان كان كذلك كان منوطا بصدور الحادث بغير الزمان وانقضاءه ولا
يتوقف بغيره وانقضاءه على حدوثه لا على غير ذلك فان ثبت في المقام
والعقل لذاته سلطان بغيره وانقضاءه فيستلزم حدوثه لا يمكن ان لا يحدث
ان يكون ذلك الامر اسفا والحركة المحاطة للزمان وعلى انقضاءه ما بعد زيادة
الحركة تلك الحركة ويكون بغير الزمان المذكورة بواسطة وصول المتحرك الى
نهاية مسافة الحركة المذكورة ويكون وصوله اليها بواسطة الحركة الزمنية التي
قد مر ان سببها ما اذا فلا يلزم وانقسم على ان لا يلزم من كون التأثير في زمان
ان يكون ذلك الزمان شرطاً للتأثير وعلة لذلك ان التأثير لا في لا يزول
يكون شرطاً له وعلة الاثر الا في ان الباري واحد من جميع الجهات بل هو
مختار بتعدد اثاره ولا يتعلقه قال الشيخ المحقق كالذي هو في كتابه في
المعارج الساموي بعد اثبات اصلين احدهما ان هذا الاستيعاب في المؤثر هو
الامكان والثاني ان الشيء ما له حجب صدور عن المؤثر لا يصير عنه ولا كان
شعاعا على ان يصدر عنه الفضل فهو قد وجب صدور ما يحكم العقل بالنسبة اليه
على وجهين اما احبا وهو عند كمال شرط المؤثر واما مستحيلا وهو عند

فقد شرطت شروطا للثبوت ولم يصب اثبات قسما بالشيء هو كمال الفصل في
 كون كماله يلزم عليه ان يثبت بالبرهان مستحقا في كماله ان يكون مستحقا
 لجميع شروط الثبوتية او لا يكون مستحقا فان كان مستحقا وجب صدوره الفعلي
 ولزم قدمه العالم وان لم يكن مستحقا استعماله في كماله ان يكون مستحقا
 التي ترجع الى الثبوتية اما ان يكون لازما للثبوتية او لا فانه فان كان لازما
 قدم العالم والاثبات حصوله في وقت دون وقت ترجيحها للثبوتية لكن مردود من محلي
 لم يكن لازما بل عارضا كانت كادته وعاد الكلام في سبب حدوثها او لصورتها
 هذا السؤال الذي قدم ان جعلوا الشرط في الثبوت هو العلم بالمصالح والمفاسد
 والمصالح والمفاسد متحققة بالافان او ما تقدمه تقديرها او كانت قد لم يتحقق
 فما يجب التثبت في ذلك لا ما يرجع الى الثبوتية في ذاته وقد قلنا في الاصل ان العلم
 بهذا القول ورفعه فهو اثر من الالباب الاربعة العنصرية وجعلها كمالا
 متعلقة بالحوادث في اوقاتها والكلام في الاربعة كالكلام في العلم بالبرهان
 في الاصل الاول ما يدل على مساد القول بالمعاني الحقيقية ورفعه فهو اثر من
 الى القول بالارادة الحقيقية والكلام هو كماله ضعيف جدا لان الكلام في حدوث الارادة
 كالكلام في حدوث المراد واعتبارهما ان الارادة ليست مقصودة فلا يحتاج
 الى ارادة سابقة لوسطها لم يفهم لا نقول لارادة لا يحتاج الى ارادة بل نقول
 اذا كانت كادته كانت عاجزة واجتاحت الى مؤثر ودلائل المؤثر ان كان مستحقا
 لشروط الثبوتية وجب ان يصدر عنه هذه الارادة من قبله وان لم يكن مستحقا
 للشروط فالتدريج عند هذه الارادة مصدر الفعل ورفعه يخرج من ان الفعل
 لا يصح صدوره في الازل فيكون استكمال شروط الثبوتية راجعا الى العلم بالامور
 الفاعل وهذا ايم ضعيف لما سبق من ان العلم بالمعاني الحقيقية الى المؤثر الا ان كان مؤثرا

المحدث والقديم لا يصح ان يكون جازا الوجود وان كان الاول لوجوده قابلا
للتأثير من الوجود فلا يجوز تخلف الاثر عنه اذا حصل الفاعل كما علمت
شروط الفاعل فبطل ان يكون لاول ما جاء او ما يجري مجرى الفاعل فان قالوا ان
الامر الذي يقع في الازل ليس اثره منفصلا وليس متاخره فاعلاطنا ليس له اثره
في العبادات واما الفاعل فاعقوبون من كان محمدا ان يكون الفاعل الاول
سائر الوجود وان لم يسم مؤثره فاعلاطنا ايضا لم يكن محمدا وهذا موضع
اثره منفصلا وليس له
تحتاج الى بحث اشقي من هذا هذا كلامه لان قال الذي يحد الارادة الحادثة اياها في
الاولى فاعلاطنا وهكذا في كل نهاية لا تا قولنا ان كان كذلك يكون كل واحد من تلك الاعمال
او المتعلقات هو قولا على واحد آخر منها ولا يحصل شيئا بالافعال كما مر في الاول والحق
الاشقي ما حقهناه في الجو اشي الشا لينة من كيفية صدور الحادث من الفعل فكل
ما سجد اليها فان قلت نحن نعلم بالضرورة ان فعلنا الارادة لا مدخل في علمه
والا فزمنه وقفا اشي على نفسه فاذا لم يكن للفاعل امر يدع الى حقيقة ذلك المطلق
كان نسبته اليه والى غيره سواء وكان تحصيل ذلك المطلق بعد تحصيل غيره
عنه وصدور صدور سوا ولا يجوز ان يكون ذلك المعلق فعلا لذلك الموقول
الضرورة كما كتبه بانه اذا كان صدور الموقول لا صدور غيره عن الفاعل وسائر
صدوره عنه المخرج من خارج قلت لا بد صدق ما ذكرتم من العقبة على كلتا الارادة
فيما اذا كان الفاعل موجبا اما ان كان محمدا فاعلا فاعلان يدل العلم بالضرورة
صدور بعضها فان الشخص الخارج الذي يستدبر الجميع في اوضاع بين يديهم
فانه مدعي باكل جانب معين منه دون سائر الجوانب لا يرفع اية من ذلك الجوانب
ويوجه على سائر الجوانب فان قلت لا بد انه مدعي باكل جانب معين منه لا يرفع
ايضا ذلك الجانب لا يجوز ان يكون اية ذلك الجانب الكونية اقرب اليه واحسن

لونا اذكر نفيها قلت نفيها الكلام فيها استركت جوابه باسرها في الكلام الذي في الان
عندنا باكل شيء من جوابه الى ان يموت جوابه قد كان الاستدلال بالان
منهم المقصد فاعترض عليه بعض الافاضل بالان لا مكان وجوده في غير
جميع جوابه في الامور المذكورة من الغريب والبعيد وحسن القول وكثرة النقص وغيره
في ذلك كيف وان فرضه بحيث يكون البعيد من الجامع صير كونه من اجزاء هذا
واحد جامع اما ان كانا في المقابل للجامع احد جوابه فقط واما ان كانا في المقابل لاجزاء
فلا يكون البعيد بين كل جزء من اجزاء وهو ورتبوا فيه فائدة فائدة وهو من
التي هي ورتبوا فيه فائدة ورتبوا في القاطعة اعظم من ورتبوا في القاطعة وان فرضه في
مستلزم الجواب في الامور المذكورة وان كان في هذا لا يتبدل الجامع ح كالمثل في
كثير من اجزاء الى ان يموت جوابه الذي كان ان يستلزم حالا اخر هذا المذكور وهذا
كما ترى ايضا لان جوابنا منهم قد يقع في تلك المقدرة وضع ضرورتها ولا حاجة
لنا الى اثبات عدم المخرج فيما ذكر من الصورة نعم ان يثبت ذلك يكون بعضا لذلك
الكلية التي ادعوا ضرورتها وتجزئة المخرج في المثالين في المثالين لا يتبدل فيما هو
المعظم بل عليهم ان يثبتوا تلك المقدرة وضرورتها وان كان في ذلك وفيه بحث اما
اولا لان الفاعل المحصل المعلق ارادته لا يحسن ان يكون مدبا بالقيسة الى معلق الارادة
ومن جملتها ان كان الاول موقفا على الارادة في الذب ويزول في الارادة
او في معلقها كما ستعرف بوقوعنا في الاعتقاد وان كانت الثانية في هذا ترجح احد الجانبين
في الفاعل للرجح بلا مرجح وقد اعترف باستلزام ذلك عن تلك العقيدة التي منع هذا
للمعقضية بدعي لا هذا النوع اصلا في عقول جمهور العلماء كاشده عليها حيث
انفقوا على ان وقوع كل واحد من طرفي الممكن يحتاج الى مرجح ولو لم يجدد هذه
العقضية كلية استدل بها باثبات الصانع في منعها عنه غير مسموح والسند الذي

ذكره من قولنا قلنا بعض الافاضل وانما ما ياتى من صفته المذكورة
ان يقول انما يقال ان قلت انما يثبت بالكل جانب معتبر بمقابلة المنع والمنع ومن
غيره مستوفى على تقدير استكمال جوانب الترخيف باسمها في الامور المذكورة وانما
اكثر من جانب معين منها لا يلزم وقوع احد الغشايين من الامور لا محالة ان يكون
هناك من خارج كوضع نظره او الا الى الجوانب واعتناؤه بان يتحرك بينه وبين
مخصوص من اكلها او اذ اسرها هذا الوجه يصل الى ذلك الجانب واعقاد جميع
ذلك الجانب منه في شي من الامور المذكورة وان لم يكن اجماعا في فصل الامر الى
ذلك بل الى الجوانب الصالحة للترجيح في الصورة المذكورة اكثر من الجوانب
واستكمال كل جانب من الترخيف فيها معتبر في مقدار وكيف يقع ان يبنى على
ذلك منع قضية ضدها بما يقع جمهور العلماء في ان ما ذكره في القضية
الكلمية منقول من جوارحها لانه لا يمكن ان جميع المقطع المعروضة في الظاهر متساوية
في الحقيقة وكذلك جميع الزوايا المعروضة متساوية في الحقيقة وكذا القول في جميع
الخطوط المعروضة فيه فثلاث نقطتين معينتين او كونا قطعتين وثلاث في اشارة
معينة لا يكون منقطعة او محور خط معين لا يكون محور يكون سائر النقاط والخطوط
والدوائر ترجع من القاع الى الجبل لا محالة من المساوية على الاخرى من غير ان يترجم
فيها لا شك ان نسبة الطول الى الحركة الى جميع الجهات على السوية وكذلك الحركة
المختلفة المتفاوتة في السرعة مع ان كل واحد من تلك الاقسام هو محور لدرجة معينة
الى حصة معينة دون سائر الحركات فلو كان سائر الجهات ما ذكره لا ترجع من
القاع الى الجبل لا محالة من المساوية على الاخرى من غير محصور فيها لانه لا شك ان
كل واحد من تلك الاقسام لا يترجم الى كل واحد من تلك الاقسام مع ان كل واحد
من تلك الاقسام لا يترجم مع معين من الاقسام ان كان له كونه كالمجتمعة والافراد